A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

SCP/31/6
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 24 سبتمبر 2019

# اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات

## الدورة الحادية والثلاثون
**جنيف، من 2 إلى 5 ديسمبر 2019**

## تقرير عن جلسة تبادل التجارب والخبرات بشأن أنشطة تكوين الكفاءات المتصلة بالتفاوض على اتفاقات الترخيص

*من إعداد الأمانة*

1. عملا بقرار اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات (لجنة البراءات) في دورتها الثلاثين، التي عُقدت في جنيف في الفترة من 24 إلى 24 يونيو 2019، يحتوي مرفق هذه الوثيقة على تقرير عن جلسة تبادل التجارب والخبرات بشأن أنشطة تكوين الكفاءات المتصلة بالتفاوض على اتفاقات الترخيص، التي عُقدت خلال الدورة الثلاثين للجنة البراءات في 24 يونيو 2019، في إطار البند 8 من جدول الأعمال: البراءات والصحة. وجميع العروض متاحة على الصفحة: https://www.wipo.int/meetings/ar/details.jsp?meeting_id=50419.

[يلي ذلك المرفق]

تقرير عن جلسة تبادل التجارب والخبرات بشأن أنشطة تكوين الكفاءات المتصلة بالتفاوض على اتفاقات الترخيص
(الدورة الثلاثون للجنة البراءات، 24 يونيو 2019)

*أنشطة تكوين الكفاءات المتصلة بالتفاوض على اتفاقات الترخيص في جمعية مديري التكنولوجيا في الجامعات*
*السيد مارك سيدام، الرئيس المنتخب لجمعية مديري التكنولوجيا في الجامعات*

جمعية مديري التكنولوجيا في الجامعات (AUTM) هي عبارة عن مؤسسة دولية غير ربحية تهدف إلى تعليم العاملين في مجال نقل التكنولوجيا وتدريبهم وتشجيعهم وإلهامهم، لجعل العالم مكاناً أفضل، وذلك من خلال تسويق الأبحاث الأكاديمية. وتضمّ الجمعية زهاء 3,000 عضو يُمثلون قطاع الأعمال والمنظمات الحكومية، وأكثر من 800 عضو من الجامعات ومؤسسات البحث والمستشفيات. وتضطلع الجمعية بمهمة دعم عملية نقل التكنولوجيا وتطويرها في جميع أنحاء العالم. وعند إنشاء الجمعية في عام 1976، لم يكن معظم الأشخاص في جامعات الولايات المتحدة الأمريكية يعرفون سبيلاً للانتفاع بملكيتهم الفكرية، وحصل آنذاك حوالي 5% فقط من أصل 28,000 مشروعاً في مجال الملكية الفكرية موّلته الحكومة الفدرالية على ترخيص. وتُمثل الجمعية حالياً 65 بلداً، ويوجد 20 في المئة من أعضائها خارج الولايات المتحدة الأمريكية.

وبما أنّ نقل التكنولوجيا يتجاوز مجرد منح التراخيص، تشمل أنشطة الجمعية ما يلي: "1" تحليل الأسواق، وإعداد خطط الأعمال التجارية، وفهم القضايا المتعلقة بالبراءات/التراخيص؛ "2" وتقديم المساعدة في طلبات البراءات؛ "3" والسعي للحصول على رأس المال المخاطر/من المستثمرين الملائكة؛ "4" وتحفيز الشركات الناشئة من خلال المسرّعات والحاضنات وبرامج إثبات صحّة المفهوم في الجامعات؛ "5" وإقامة صلة بين الباحثين والشركات التي تبحث عن ترخيص تكنولوجيات جديدة؛ "6" ومساعدة الجامعات على تطوير قدراتها التكنولوجية.

ويكمن الدور الذي يضطلع به واضعو السياسات لدعم نقل التكنولوجيا فيما يلي: "1" توفير التمويل الوافر والمستدام للبحوث الأساسية لضمان التوصل إلى أفكار مبتكرة؛ "2" وتوفير الحماية لحقوق البراءات الخاصة بالجامعات والباحثين والحكومات؛ "3" وتشجيع السياسات التي من شأنها أن تستقطب دعم أصحاب رأس المال المُخاطر؛ "4" ودعم القوانين التي تعزّز نقل التكنولوجيا. وبالرغم من أن الترخيص الإجباري يساهم مساهمة كبيرة في الاستراتيجية العامة للملكية الفكرية، فإنّه خيار يُتّخذ كملاذ أخير. فقانون "بايه دول" يتضمّن حكماً بالترخيص الإجباري، ولكن الحاجة لتطبيق ذلك الحكم لم تُستشف خلال 45 سنة مضت.

ومن بين مختلف العوامل الرئيسية التي تضمن الترخيص الناجح للملكية الفكرية ما يلي: "1" وجود فريق مكرّس لنقل التكنولوجيا وتوفير الدعم له؛ "2" والإلمام بالسوق والاقتصاد على الصعيدين المحلي والإقليمي؛ "3" وإقامة علاقات بين الجامعات والقطاع الخاص، مما قد يتيح الحصول على تمويل إضافي لإجراء البحوث؛ "4" وسدّ الفجوة القائمة بين الاختراع وتسويقه؛ "5" ووجود براءات صالحة؛ "6" ووجود باحثين مميّزين يجرون أبحاثاً ممتازة؛ "7" وضمان التزام مالي طويل الأجل.

وفيما يتعلق بإحصاءات نقل التكنولوجيا، ساهم ترخيص البراءات الأكاديمية خلال 22 سنة مضت بزهاء 1.7 تريليون دولار أمريكي في الاقتصاد الأمريكي، وبحوالي 865 مليار دولار أمريكي في الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة، كما ساهم في توفير 5.9 ملايين منصب عمل. وعلاوة على ذلك، أفضى نقل التكنولوجيا إلى ظهور 6,050 شركة ناشئة و755 منتجاً جديداً.

وبفضل تجربتها التي تناهز 30 عاماً في مجال التطوير المهني، تُقدّم الجمعية التدريب في المجالات السبعة الأساسية التالية: الكشف عن الاختراعات وتقييمها؛ وإدارة الملكية الفكرية؛ والتسويق؛ والترخيص؛ والشركات الناشئة؛ والعمليات؛ والقيادة. وتوفر الجمعية تطويراً مهنياً عالي الجودة للجمهور عبر العالم، على غرار أعضاء الجمعية، والعاملين، وواضعي السياسات، وقطاع الصناعة، والمنظمات المتعاونة.

وتقوم الجمعية أيضاً بتطوير برامج تدريب لفائدة جمهور عالمي، ويمكن تكييف تلك البرامج وفقاً لحاجات الشركاء المتعاونين. فعلى سبيل المثال، تتعاون الجمعية مع العديد من الأطراف، بما في ذلك منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (APEC). ويرمي هذا التعاون إلى تعزيز قدرة منطقة آسيا والمحيط الهادئ في مجال نقل التكنولوجيا وترخيص الابتكارات في مجال علوم الحياة والرعاية الصحية. وينصب التركيز على التدريب والتعليم بهدف ضمان وجود مهنيين معتمدين في مجال نقل التكنولوجيا في كلّ بلد. وبدأت التدريبات العادية في عام 2014. وبعد خمس سنوات، أُجريت حوالي 20 دورة تدريبية لفائدة الآلاف من المشاركين. ويحظى البرنامج بالتقدير على وجه الخصوص في تايلند، حيث لا ينفك حجم الترخيص وقيمته يسجّلان زيادة.

وتُقدّم الجمعية برامج التطوير المهني بأنساق مختلفة، على غرار الدورات العادية، والاجتماعات السنوية، والاجتماعات الإقليمية، والدورات القصيرة، والندوات الإلكترونية. ويمكن تقديم التدريب في الموقع، ويكسب الطلاب وحدات تمكّنهم من الحصول على شهادة مهنية. ويتمّ جلب مدربين يتمتعون بخبرة دولية كبيرة من شتى الجامعات ومؤسسات البحث ذات الصلة. والدورات العادية التي تقترحها الجمعية هي كما يلي: "1" أساسيات نقل التكنولوجيا في الميدان الأكاديمي؛ "2" وعمليات التكنولوجيا ومهارات منح التراخيص للمنظمات؛ "3" وتقييم التكنولوجيا؛ "4" والتفاوض؛ "5" والتسويق؛ "6" وتطوير أعمال الشركات الناشئة؛ "7" والبرمجيات. وثمّة شهادتان للمهنيين في مجال نقل التكنولوجيا وهما: خبير معتمد في مجال الترخيص (www.licensingcertification.org) وخبير مسجل في مجال نقل التكنولوجيا (www.attp.info).

وعلاوة على ذلك، توفر الجمعية بيانات كمّية وأمثلة من العالم الحقيقي عن أنشطة الترخيص في الجامعات، والمستشفيات، ومؤسسات البحث. والتُمس من الجمعية مساعدة دول أخرى على تجميع مثل تلك البيانات. كما توفر الجمعية أيضا قاعدة بيانات "TransAct"، وهي قاعدة بيانات يمكن البحث فيها عن مختلف المعاملات وعن أحكامها وشروطها، إضافة إلى قاعدة بيانات "STATT"، التي تحتوي على 25 سنة من البيانات الإحصائية المتعلقة بأنشطة الترخيص، على غرار التمويل، وعدد الموظفين، والرسوم القانونية، وطلبات البراءات المودعة، والإتاوات المحصّلة، وغيرها من المعلومات.

*أنشطة تكوين الكفاءات المتصلة بالتفاوض على اتفاقات الترخيص، الجمعية الدولية لمديري الترخيص*
*السيد ستيفان كوهلر، الجمعية السويسرية لمديري الترخيص*

الجمعية الدولية لمديري الترخيص (LESI) هي منظمة مهنية غير ربحية، أُسّست في عام 1972. وهي منظمة جامعة تضمّ الجمعيات الوطنية والإقليمية لمديري الترخيص. والمهمات التي تضطلع بها الجمعية كالآتي: إنشاء جمعيات وطنية لمديري الترخيص ولجان فوق وطنية، والحفاظ عليها؛ ووضع معايير مهنية متّسقة وعالية الجودة في مجال الترخيص، والترويج لها على صعيد عالمي؛ وتيسير إقامة شبكات مهنية بين العاملين في مجال الترخيص؛ وتوفير محتويات تثقيفية ذات جودة وتيسير تبادلها؛ وإطلاع المنظمات والمنتديات السياسية العالمية والتفاعل معها فيما يتعلق بالدلالة الاقتصادية لترخيص نقل التكنولوجيا وحقوق الملكية الفكرية، وأهميّته. والجمعيات الوطنية والإقليمية لمديري الترخيص هي: جماعة الأنديز، والبلدان العربية، والأرجنتين، وأستراليا ونيوزيلندا، والنمسا، وبنيلوكس، والبرازيل، وبريطانيا وإيرلندا، وشيلي، والصين، وتايبيه الصينية، والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا، وفرنسا، وألمانيا، وهنغاريا، والهند، وإسرائيل، وإيطاليا، واليابان، وكوريا، وماليزيا، والمكسيك، والفلبين، وبولندا، والاتحاد الروسي، واسكندينافيا، وسنغافورة، وجنوب أفريقيا، وإسبانيا والبرتغال، وسويسرا، وتايلند، وتركيا، والولايات المتحدة الأمريكية وكندا. وأقامت جمعيات مديري الترخيص أيضا أنشطة إقليمية في القارتين الأمريكيتين، وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا.

وبغية تكوين الكفاءات في مجال الترخيص، تنظم الجمعية الدولية لمديري الترخيص مؤتمرات ودورات تدريبية في الترخيص. ونُوقشت موضوعات الترخيص خلال المؤتمرات السنوية الدولية للجمعية، ومؤتمراتها الإقليمية والوطنية، وكذلك خلال المنتدى الدولي لجمعيات مديري الترخيص بشأن أثر التكنولوجيا. وهذا المنتدى مكرّس لتحسين المعرفة بشأن الترخيص في البلدان النامية على وجه الخصوص.

وفيما يتعلق بالدورات التدريبية، تُنظّم الجمعية الدولية لمديري الترخيص الدورة التدريبية "LES100"، وهي عبارة عن دورة دراسية تمهيدية لمدّة يوم واحد، لفائدة المبتدئين في مجال الترخيص. وتستهدف هذه الدورة خصيصاً أولئك الأشخاص الذين يعتزمون مزاولة مهنة في مجال الترخيص ونقل التكنولوجيا، والمحامين ووكلاء البراءات والعلامات التجارية ممن يرغبون في صقل معارفهم بشأن ترخيص الملكية الفكرية، والشركات الصغيرة والمتوسطة المُلزمة بتقديم دورة تمهيدية لموظفيها في مجال الترخيص، والطلبة المهتمون بتعلّم أساسيات الملكية الفكرية وطريقة تسويقها من خلال الترخيص. وتنقسم هذه الدورة التدريبية إلى خمس وحدات هي: "1" مقدمة وأساسيات الملكية الفكرية؛ "2" أساسيات تسويق الملكية الفكرية وترخيصها؛ "3" تحديد رسوم الترخيص ونسب الإتاوات المعقولة؛ "4" إدارة المخاطر؛ "5" حلقات عمل نموذجية عن التفاوض تُحاكي حالات حقيقية. وعلاوة على ذلك، تتعاون الجمعية مع المكتب الأوروبي للبراءات، إذ اشتركا في تطوير دورة تدريبية لمدة يومين لفائدة الأشخاص الذين يملكون معارف متقدمة في مجال الترخيص. ويستهدف هذا التدريب على وجه الخصوص مشاركين من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والشركات والكيانات الناشئة، والشركات متعددة الجنسيات، ومنظمات البحث ونقل التكنولوجيا. وتتيح هذه الدورة المشتركة مجموعة من الأدوات والتقنيات الشاملة والمهنية لتنفيذ الملكية الفكرية والاستفادة منها في استراتيجية الأعمال، إضافة إلى منصة لإقامة شبكة بين العاملين في مجال الترخيص وتسويق التكنولوجيا، داخل أوروبا وخارجها.

وتُصدر الجمعية مجلة ربع سنوية عنوانها "Les Nouvelles"، وهي موجهة إلى أكثر من 10,000 عضو من أعضائها. وصُمّمت المجلة من أجل تحسين معارف أولئك الأعضاء ومهاراتهم في مجالي الترخيص وحماية الملكية الفكرية. وتجري الجمعية أيضاً دراسات استقصائية. فعلى سبيل المثال، قدّم الاستبيان العالمي لعام 2016 "علوم الحياة" بشأن نسب الإتاوات وأحكام المعاملات، معلومات عن 117 اتفاق ترخيص.

وفيما يتعلق بالتحديات، تعتبر اتفاقات الترخيص في مجال علوم الحياة بالغة التعقيد. إذ يقتضي تحديد الفرص والمخاطر الاقتصادية في هذا الميدان معارف علمية وافية في مجال التكنولوجيا، إضافة إلى خبرة فيما يتعلق بالأسواق المستهدفة، والقواعد الإدارية، والقضايا المتعلقة بالملكية الفكرية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المسائل القانونية في هذا المجال، على غرار تلك المتعلقة بالوضع عبر الحدود، والقضايا التنظيمية إلخ، هي مسائل متعددة الجوانب. ومن ثمّ، فإن الإلمام العميق بجميع تلك الجوانب، وبناء قدرة على صياغة مثل تلك الاتفاقات المعقدّة هو أمر حافل بالتحديات. ومع الإشارة إلى أن مختلف الأنظمة القانونية والثقافية يجب أن تؤخذ في الاعتبار أثناء صياغة اتفاقات الترخيص، فإن اختيار القانون والولاية القضائية المعمول بهما، غالباً ما يكون في صالح البلدان التي تملك أنظمة قانونية متطورة ومستقرة. وبالتالي، يشمل تكوين الكفاءات في مجال الترخيص عناصر مختلفة مثل: "1" الإلمام العميق في المجال القانوني؛ "2" والخبرة المهنية والتدريب في الأقسام القانونية وأقسام الملكية الفكرية؛ "3" والتعليم والتدريب المتواصلان.

*تجارب المنتدى البرازيلي لمديري الابتكار ونقل التكنولوجيا*
*السيدة إليزابيث رايتر، مديرة، المنتدى البرازيلي لمديري الابتكار ونقل التكنولوجيا*

في عام 1997، عندما طُلب من السيدة رايتر إنشاء مكتب لنقل التكنولوجيا في جامعة ريو غراندي دو سول الاتحادية، لم تكن التشريعات التي تدعم أنشطة نقل التكنولوجيا موجودة، شأنها في ذلك شأن التعاون المألوف بين الجامعات والمؤسسات. وبعد فترة طويلة من المناقشات التي دارت في كافة أنحاء البلد، سُنّ قانون الابتكار التكنولوجي في عام 2004. وبات ذلك القانون معلماً بارزاً تهتدي به الجامعات في نقل التكنولوجيا وإدارة الملكية الفكرية. وأقرّ ذلك القانون بالدور الذي تضطلع به المؤسسات الأكاديمية في عملية الابتكار، كما عزّز أهمية التعاون بين الجامعات والشركات، بغرض تحقيق التطور التقني في البلد. ولم يُزح القانون بعض العقبات فحسب، بل فرض شرطاً إلزامياً يُجبر كل مؤسسة أكاديمية على إنشاء مكتب لنقل التكنولوجيا. وفي عام 2016، أُدخلت تعديلات على هذا القانون، فأضحى يُجيز جملة أمور من بينها منح الجامعات مزيداً من الاستقلالية والمرونة للتفاوض على اتفاقات البحث والتطوير والترخيص.

وفي عام 2006، رأى المنتدى البرازيلي لمديري الابتكار ونقل التكنولوجيا (FORTECH) النور منطلقاً من مبدأ تحسين أنشطة نقل التكنولوجيا، وتوفير الدعم لمديري مكاتب نقل التكنولوجيا من حيث تعلّم الممارسات الفضلى وتبادلها. ويضطلع المنتدى بدور بالغ الأهمية في أنشطة نقل التكنولوجيا في البرازيل. وتزامناً مع أنشطة التدريب التي يُطبّقها المنتدى، وبالتعاون مع المعهد الوطني للملكية الصناعية والويبو، نشر المنتدى برنامج الويبو لترخيص التكنولوجيا بنجاح. ومنذ عام 2006، درّب المنتدى أكثر من 400 مهني على مهارات التفاوض وترخيص الملكية الفكرية. وعلاوة على برنامجي الماجستير والدكتوراه اللذين تقترحهما أكاديمية الملكية الفكرية التابعة للمعهد الوطني للملكية الصناعية، يُقدّم المنتدى بدوره برنامج ماجستير خاص به، يستند إلى مزيج من شتى منهجيات التعليم، شمل ذلك التعلّم عن بعد. واعتباراً من عام 2006 وإلى غاية عام 2015، ونظرا إلى الزيادة المسجلة في التمويل المخصص للتعليم، نُظّمت العديد من التظاهرات التعليمية، ليس من قبل المنتدى

فحسب، بل مؤسسات أخرى في البرازيل، بما في ذلك جمعية الشركات المبتكرة. كما أن المواد التي بحوزة جمعية مديري التكنولوجيا في الجامعات في مجال نقل التكنولوجيا، والتي تُرجمت إلى اللغة البرتغالية، تُستخدم على نطاق واسع في البرازيل. فعلى سبيل المثال، أُتيحت تلك المواد لكافة المشاركين في الاجتماع السنوي للمنتدى في عام 2010.

وبالرغم من أنّ نتائج الجهود المذكورة آنفاً مرهونة بالكفاءات المحلية، فإن البرازيل شهدت تحسّناً في البنية التحتية لإجراء البحوث، وفي بيئة الأعمال، وكذلك زيادة في أنشطة نقل التكنولوجيا. وبغية تقييم النتائج المترتبة عن تنفيذ قانون الابتكار التكنولوجي، أجريت استقصاءات سنوية. وعلى وجه الخصوص، فإن كلّ جامعة أو مؤسسة أكاديمية مجبرة على إطلاع الوزارة بأنشطتها المتعلقة بحماية الملكية الفكرية، واتفاقات نقل التكنولوجيا، واتفاقات البحث والتطوير. ومن عام 2000 إلى غاية عام 2004، كانت أربع جامعات فقط في البرازيل توفر الحماية لنتائج بحوثها، ولكن بعد تنفيذ القانون، أبلغت 177 مؤسسة عن أنشطتها في تلك المجالات. كما سُجّلت زيادة في عدد طلبات البراءات التي أودعتها مؤسسات بحثية وكذلك في عدد البراءات الممنوحة لها، وذلك خلال الفترة من 2012 إلى 2016. وفي عام 2016 بوجه خاص، أودع أكثر من 2,000 طلب براءة، ومُنحت 800 براءة لتلك المؤسسات. وعلاوة على ذلك، تضاعف عدد الاتفاقات في مجال التكنولوجيا بين عامي 2012 و2016. وتُجري مختلف المؤسسات البرازيلية عدداً من المشاريع ذات الصلة بنقل التكنولوجيا، من بينها مؤسسة أوزوالدو كروز (Fiocruz)، والمعهد الوطني لأبحاث الأمازون (INPA)، وشركة (Embraer) لصناعة الطائرات، وجامعة كامبيناز. ورغم تحسّن أنشطة نقل التكنولوجيا في البرازيل، ثمة حاجة إلى مضاعفة هذا الأثر بهدف المضي قدما في تعزيز تلك الأنشطة.

*تجارب من المعهد الأوروبي للشركات والملكية الفكرية*
*السيد أنطوان دينتريش، المدير العام، المعهد الأوروبي للشركات والملكية الفكرية*

أُنشئ المعهد الأوروبي للشركات والملكية الفكرية (IEEPI) في عام 2004 من قبل وزارة الصناعة الفرنسية، والمعهد الفرنسي للملكية الصناعية، استجابةً لنقص التدريب في مجال الملكية الفكرية في فرنسا. ويضطلع المعهد بمهمتين هما: "1" إذكاء الوعي بالملكية الفكرية في الشركات، مع إيلاء تركيز خاص إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة؛ "2" وإقامة وتنظيم دورات تدريبية بشأن الجوانب الأخرى للملكية الفكرية.

وفي إطار المهمة "2"، نظم المعهد دورات تدريبية بشأن المواضيع التالية: إدارة حقوق الملكية الفكرية؛ والابتكار المفتوح والبحث التعاوني؛ وعقود الترخيص ونقل التكنولوجيا؛ وتقييم حقوق الملكية الفكرية؛ واستراتيجية التقاضي. ويُقدّم المعهد طائفة كبيرة من الدورات التدريبية في مجال الملكية الفكرية: باقة مختارة من الدورات التدريبية والدورات التدريبية المخصصة؛ وبرنامج ماجستير في "الملكية الفكرية والابتكار" ونقل التكنولوجيا؛ ودورات لنقل التكنولوجيا في المستوى المتقدم؛ ودورات للتعلم عن بعد. ويستفيد حوالي 2,000 شخص من التدريب سنوياً بشأن المواضيع المذكورة آنفاً. ويُشارك المعهد في مشاريع أوروبية، وله شراكات مع الصين، وبلجيكا، والمغرب، وسويسرا، وبلدان أخرى. كما أنّه حصل على شهادة ضمان الجودة ISO 9001.

وأصبحت الحاجة إلى دورات تدريبية جديدة ومهارات جديدة لتطوير الملكية الفكرية ملحّة نظراً إلى العدد المتزايد من البراءات التي تُصدر سنوياً، وزيادة الدور الذي تضطلع به البلدان الناشئة (أي البرازيل، والصين، والهند، وجمهورية كوريا)، والعدد المتزايد لحالات التقاضي عبر العالم. وعلاوة على ذلك، يقتضي تطوير حقوق الملكية الفكرية، إضافة

إلى الأثر المتزايد للاقتصاد الرقمي، وظائف ومهارات جديدة. وثمّة حاجة إلى دورات تدريبية على وجه الخصوص في مجالات تقييم الملكية الفكرية، ونقل التكنولوجيا، والبرمجيات والتكنولوجية الرقمية. ومن الجدير تدريب مزيد من الأشخاص بشأن قضايا الملكية الفكرية في مجالات البحث والتطوير، والتسويق، والمشتريات.

وغالبا ما يعرب المشاركون في الدورات التدريبية عن حاجتهم إلى الاحتراف المهني (اكتساب مهارات جديدة)، والاعتراف بمهاراتهم (صقل مهاراتهم من خلال الشهادات والدرجات العلمية)، وإمكانية التنقل (أي قابلية نقل المهارات بين بيئات مختلفة (العامة/الخاصة، الوطنية/الدولية)). والمهارات التي يحتاجها مدراء نقل التكنولوجيا هي مهارات تقنية، أي استيعاب القضايا العلمية، وقوانين العقود، وقوانين الملكية الفكرية، والقضايا المالية. وفضلا عن ذلك، ثمّة حاجة إلى مهارات شخصية، مثل مهارات التفاوض، وإدارة المشاريع، وفهم البيئات الثقافية المختلفة. ونظراً إلى هذه الطائفة الواسعة من المهارات المطلوبة، غالباً ما يكون التدريب المخصص ضرورياً.

فعلى سبيل المثال، الدورة التدريبية المتقدمة للمعهد في مجال الترخيص، التي نُظّمت بالتعاون مع جمعية مديري الترخيص، هي عبارة عن برنامج تدريب رفيع المستوى لمدّة عشرة أيام. والموضوعات الرئيسية التي يتمّ تدريسها في إطار هذه الدورة هي كالآتي: تصنيف البراءات / تحديد البراءات؛ وتقييم الملكية الفكرية؛ والعقود؛ والتفاوض في مجال الترخيص. واستفاد حوالي 200 خبير من التدريب منذ إنشاء الدورة. أمّا دورة الماجستير المذكورة آنفا، فمدّتها ستة أسابيع (من 3 إلى 5 أيام في الشهر)، وتغطي الوحدات الخمس التالية: "1" لمحة عامة عن إدارة الأصول الفكرية والابتكار المفتوح؛ "2" وإدارة المشاريع وتحليل المعلومات؛ "3" وتقنيات نقل التكنولوجيا والترخيص؛ "4" وإدارة الاتصالات والتسويق؛ "5" وتطوير الأعمال والتفاوض.

وتتجلى تحديات الدورات التدريبية في مجال نقل التكنولوجيا في صعوبة العثور على مدربين يتمتعون بخبرات تقنية ومهارات محددة، وعلى استعداد لتقاضي أجور معقولة.

وخلاصة القول إن سوق حقوق الملكية الفكرية لا تنفك تحقّق نمواً متسارعاً، وهي بحاجة إلى مهنيين من مجال الملكية الفكرية ومن خارجه على حدّ سواء. وبالتالي، ثمّة حاجة إلى تصميم دورات تدريبية متقدمة بشأن مختلف المواضيع المرتبطة بنقل التكنولوجيا. ولا يمكن لأية مؤسسة أن تحقّق ذلك بمفردها. فهناك حاجة إلى تعزيز التعاون بين مقدمي الدورات التدريبية والجمعيات المهنية، لا سيما أن مؤسسات على غرار جمعية مديري التكنولوجيا في الجامعات والويبو والمكتب الأوروبي للبراءات، من شأنها أن تساعد على إنشاء نسق معين للدورات التدريبية، الأمر الذي يقتضي في الغالب كثيراً من الاستثمار.

*تجارب مؤسسات منظومة الأمم المتحدة*

استناداً إلى الوثيقة SCP/30/6، قُدّم عرض لتجربة المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) بشأن أنشطة تكوين الكفاءات المتصلة بالتفاوض على اتفاقات الترخيص. ونظّمت أكاديمية الويبو، بالتعاون مع مؤسسات أخرى، عدداً من الدورات التدريبية وحلقات العمل والمدارس الصيفية، التي تتناول مسألة ترخيص الملكية الفكرية، إضافة إلى بعض الدورات للتعلم عن بعد، بما في ذلك دورة عن المسائل المرتبطة بترخيص الملكية الفكرية. وخلال الفترة من 2014 إلى 2018، شارك حوالي 20,000 شخص في الدورات المتعلقة بالتفاوض على اتفاقات الترخيص. وقدِم أكثر من 50 في المئة من أولئك المشاركين من منطقة آسيا والمحيط الهادئ، و18 في المئة من منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، يتبعهم مشاركون من المنطقة العربية وبعض

البلدان الأوروبية والآسيوية. وكان معظم المشاركين من القطاع الخاص (26 في المئة)، والحكومات (25 في المئة) والأوساط الأكاديمية (21 في المئة).

وعلاوة على ذلك، تدير الويبو برامجاً لتكوين الكفاءات تستند إلى دليل الويبو بشأن الترخيص الناجح للتكنولوجيا. ويتناول هذا الدليل جانبين من جوانب الترخيص، وهما المصطلحات الأساسية وتقنيات التفاوض. وصدرت في عام 2010 نسخة جديدة تتضمن الجزء الخاص بالترخيص المعزّز للقدرات التنافسية، وإضافة القضايا المتعلقة بقانون المنافسة والترخيص. ويكون أغلب المشاركين في الدورات من مؤسسات أكاديمية وطنية وإقليمية، وكثيرا ما يحضر مشاركون من شركات، بما فيها الشركات الصغيرة والمتوسطة.

وقدّمت ممثلة منظمة الصحة العالمية عرضا عن العمل الحالي لمنظمة الصحة العالمية الرامي إلى تحقيق التغطية الصحية الشاملة، مع التركيز بوجه خاص على ترخيص الملكية الفكرية والنفاذ إلى الأدوية وتكنولوجيات الصحة. وانصبّ تركيز الممثلة على جملة أمور من بينها الأحكام والشروط الموجهة نحو الصحة العامة في التراخيص الطوعية، كما قدّمت شرحاً للممارسات الفُضلى المتعلقة بشروط الترخيص من أجل إتاحة النفاذ الفعلي إلى منتجات الصحة. وعلاوة على ذلك، تحدّثت الممثلة عن الترخيص الذي يراعي المسؤولية الاجتماعية من قبل الجامعات ومؤسسات البحث العامة.

وقدّم ممثل منظمة التجارة العالمية عرضاً بشأن أنشطة منظمة التجارة العالمية في مجال تكوين الكفاءات ذات الصلة باتفاق تريبس والصحة العامة. وبما أن منظمة التجارة العالمية لا تركّز بوجه خاص في أنشطة المساعدة التقنية التي تقدّمها على ترخيص البراءات، فإن هذا الموضوع قد أُدرج ضمن الأنشطة التي تمّ الاضطلاع بها في إطار الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (اتفاق تريبس) والصحة العامة، والملكية الفكرية وقانون المنافسة، وكذلك في سياق المناقشات بشأن المادة 2.66 من اتفاق تريبس التي تُركّز على نقل التكنولوجيا. وخلال السنوات الخمس الماضية، نظّمت أمانة منظمة التجارة العالمية 18 دورة تدريبية في جنيف، وأربع حلقات عمل إقليمية، وسبع حلقات عمل وطنية. وكافة الدورات التدريبية التي تنظمها منظمة التجارة العالمية مفتوحة للمسؤولين من وزارات التجارة، وفي مجال الملكية الفكرية والصحة، إضافة إلى ممثلين عن المجتمع المدني وقطاع الصناعة.

كما قدّم ممثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) عرضاً عن أنشطة المؤتمر لتكوين الكفاءات في مجال نقل التكنولوجيا، والتعاون على البحث والتطوير. وتحدّث الممثل عن جملة من القضايا، من بينها التجارب الأخيرة التي خاضها الأونكتاد بشأن التدريب في مجال الملكية الفكرية، وإنتاج الأدوية والصحة العامة، بما في ذلك المفاوضات ذات الصلة بالترخيص ونقل التكنولوجيا. وفيما يتعلق بالدروس المستخلصة من تلك التجارب، أشار الممثل إلى أن مهارات التفاوض هي شقّ واحد من النقل الناجح للتكنولوجيا والتعاون، وشدّد على أهمية السياسات العامة والتنسيق المؤسسي بين مختلف الفاعلين الرئيسيين. وبالإضافة إلى ذلك، أطلع الممثل اللجنة على الأنشطة الأخيرة، على غرار المشاورات العامة مع منتجي الأدوية في أفريقيا، والتي يُشارك فيها خبراء في مجال ترخيص الملكية الفكرية، وممثلون عن قطاع الصناعة والأوساط الأكاديمية، إضافة إلى إقامة علاقتي تعاون في مجال التدريب بشأن نقل التكنولوجيا، والبحث والتطوير في عام 2019.

*جلسة للأسئلة والأجوبة*[1]

2. شملت القضايا التي نوقشت خلال جلسة الأسئلة والأجوبة جملة أمور من بينها: استخدام حكم "حق التدخل" الوارد في الفصل 203 من الباب 35 من مدونة قوانين الولايات المتحدة؛ وبنود "منع التقاضي" الواردة في اتفاقات الترخيص النموذجية؛ وتفاصيل شروط اتفاقات الترخيص وإلى أي مدى أفضت شروط الترخيص بالفعل إلى تحسين المصالح العامة وتعزيز النفاذ إلى التكنولوجيا؛ وتعريف مصطلحي "ترخيص التكنولوجيا" و"نقل التكنولوجيا"؛ والبنود المقيدة في العقود التي من قد تتجاوز مدة سريانها المدة التي تخضع فيها البراءة للحماية؛ وأهمية شرط كفاية الكشف في نشر الاختراعات.

[نهاية المرفق والوثيقة]

[1] ترد المناقشات التي أُجريت خلال جلسة الأسئلة والأجوبة في مشروع تقرير الدورة الثلاثين للجنة البراءات (الوثيقة SCP/30/11 Prov.).